

العدالة والأخلاق



الدكتور لويس حبيقة
خبير اقتصادي

لا يبرر تدخل السلطات العامة في الأسواق. إذ أن الأسعار المرتفعة تشجع المنتج على وضع سلعه النادرة في السوق وبالتالي لا تضر المجتمع بالضرورة. أما المستفيد من آم الآخريين فلا بد من أن تعاقبه القوانين حتى لو لم يخالفها. فالظلم المقصود والمتعمد في المجتمعات العصرية غير مقبول. لذا وجدت الضمانات الاجتماعية التي تخمي الضعيف وليس الفقير فقط.

لا بد من تعريف العدالة بارتكازها على قواعد ثلاث هي رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية التي تبقى هدف كل المجتمعات. احترام الحريات التي من دونها لا قيمة للإنسان وثم تعميم مبادئ الأخلاق واحترامها لأنها تؤسس لعلاقات فاضلة في المجتمع بين الناس كما بين السلطة والمواطن. قال الفيلسوف «أرسطو» أن العدالة هي اعطاء الانسان كل ما يستحقه وبالتالي يجب تحديد أولا الشروط المطلوبة لتحقيق ذلك واحترامها. يقول الفلاسفة المعاصرون أن المجتمع العادل هو الذي يسمح للمواطن بالعيش بالطريقة التي يرغب بها تبعاً لثقافته ودينه وتقاليده وتاريخه. تكمن المشكلة هنا في تنظيم مجتمعات متنوعة وعدم خلق فوضى في العلاقات بين المجموعات في الداخل. مطلوب حكومات خترم حقوق الجميع وتمتع استغلال الأكثرية للأقليات. الحريات مهمة جدا لكنها ليست أهم من التصرفات الفاضلة المبنية على الأخلاق.

ترتكز العدالة اذا على الأخلاق وبالتالي تأمينها ليس بالأمر السهل. من هنا معاقبة تجارة الممنوعات مثلا مهمة جدا لتأثيرها المباشر على صحة وأخلاق الانسان. أخطأت المجتمعات حتى اليوم بمعالجة عرض الممنوعات فقط وأهملت نسبيا مواضيع الطلب. تخفيض العرض قصرا رفع الأسعار وساهم في تحقيق أرباح هائلة للتجار على حساب صحة المستهلك. كان من الأفضل العمل أكثر على تخفيض الطلب عبر الحملات الاعلانية والصحية والغذائية بحيث تفقد هذه التجارات مغزاها المالي الكبير. فالتحرك من ناحية الطلب يوفر أيضا مع الوقت في الفاتورة الصحية أي تكلفة العلاج. المطلوب أيضا التنسيق بين الدول لأن تجارة الممنوعات تتحرك بسرعة عالميا ولها شركاء أميين ورسميين أحيانا. ضرب الطلب يؤدي العرض والعرضين وهو مفيد جدا لكنه صعب ويستهلك الموارد البشرية والمالية والمادية.

في العدالة والأخلاق أيضا تكمن ضرورة احترام البيئة وقواعدها والالتزام بالاتفاقيات الدولية المنطقية الموقعة. فبعض الدول يلوث ولا ينظف. الدولتان الملوثتان الأعلى في العالم هما الصين أولا والولايات المتحدة ثانيا. هل تقوما بعمليات التنظيف بعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس وعدم مراقبة ما تفعله الصين التي ترفع من استهلاكها للفحم لتوليد الطاقة؟ عالميا بعد جميد استهلاك الفحم لسنوات ثلاث سابقة. ها هو يرتفع من جديد ما يشير الى فوضى بيئية خطيرة ويدعو المجتمع الدولي الى الفلق والحذر. انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس يمكن أن يعطل الاتفاق كليا خاصة وان الموارد المتفق

عليها للتنظيف أي ١٠٠ مليار دولار غير متوافرة عمليا. كما أن الخطورة تكمن أيضا في أن تخطو دول أخرى خطوات الولايات المتحدة وتنسحب بدورها في الاتفاقية. فعلا ما يحصل في البيئة هو نتيجة حتمية لتدهور الأخلاق كما العدالة عالميا. ضرب البيئة هو ضرب للنمو النوعي والتنمية الشاملة.

تمتد العلاقة بين العدالة والأخلاق الى أمور أخرى مهمة منها الجوع وعدم توافر الغذاء في مناطق فقيرة كما الى انتشار الأمراض مجددا في دول كاليمين والعديد من الدول الأفريقية والآسيوية. لماذا يبقى الجوع في مناطق عديدة؟ هل هنالك عوامل طبيعية تؤثر عليه أم أن الأسباب أخلاقية؟ هل تكمن المشكلة في سوء التوزيع أم في سرقة ما يجب أن يوزع وبيعه في الأسواق؟ من يستطيع أن يقوم بذلك ويحرم الأطفال والمسنين من الطعام؟ هنالك مشكلة سوء غذاء في دول عدة وتخمة طعامية في دول أخرى والمشكلة لا تكمن في النقل ولا في المال بل في العدالة والأخلاق وغض النظر.

تمتد مواضيع القانون والأخلاق الى أمور عدة منها النقل وأنظمة السير خصوصا التي تعاني منها العواصم والمدن الكبيرة. مشكلة السير هي مادية لكنها أيضا أخلاقية. أي تعتمد على كيفية القيادة واحترام القانون وإشارات السير كما على أخلاقية المسؤول الرسمي عن تنظيمه. حل مشكلة السير معقدة وتتطلب طرق أوسع وشبكات

بيانات

نقابة المستشفيات: لزيادة الموازنة المخصصة

لطبابة واستشفاء المواطنين على حساب «الصحة»

د - ضمّ شرائح جديدة من المستفيدين من تغطية وزارة الصحة بنسبة ١٠٠٪. من نقابات فنّيّة وغيرها.

٢- إن الدراسات الاكتوارية توصلت الى أن الموازنة المطلوبة لوزارة الصحة لتغطية ما يقارب ٤٠٪ من الشعب اللبناني الذين لا يتمتعون بأي تغطية أخرى. هي ٥٧٥ مليار ليرة (وذلك على أساس التعريفات المعمول بها حالياً والتي هي أصلاً بحاجة إلى تعديل). غير أن الحكومة رصدت فقط مبلغ ٤٦٠ مليار ل.ل. أي هناك عجز سنوي يبلغ ١١٥ مليار ليرة في موازنة الاستشفاء على حساب وزارة الصحة. وهذا هو أساس المشكلة.

٣- أمام هذه الوقائع. تتمنى النقابة على سائر أصحاب القرار في السلطة السياسية. أن يعملوا على زيادة الموازنة المخصصة لطبابة واستشفاء المواطنين على حساب وزارة الصحة حتى يتمكن وزير الصحة من تحديد السقف المالية لكل مستشفى على أساس علمية تصحّح الغبن المزمّن والموروث. وتؤمّن احتياجات المواطنين في جميع المناطق بشكل عادل ومتوازن. حينها تنتفي الحاجة للتدخل من قبل بعض السياسيين لزيادة السقف المالية للمستشفيات التي تهتمهم دون غيرها من المستشفيات.

تمتّ نقابة المستشفيات «على سائر أصحاب القرار في السلطة السياسية. أن يعملوا على زيادة الموازنة المخصصة لطبابة واستشفاء المواطنين على حساب وزارة الصحة حتى يتمكن وزير الصحة من تحديد السقف المالية لكل مستشفى على أساس علمية تصحّح الغبن المزمّن والموروث».

بعد البلبلة التي أثّرت حول موضوع توزيع السقف المالية على المستشفيات للاستشفاء على حساب وزارة الصحة العامة. عقدت النقابة اجتماعاً دورياً برئاسة النقيب سليمان هارون. وأصدرت بياناً جاءه:

١- لاحظ المجتمعون أن طلبات المواطنين للاستشفاء على حساب وزارة الصحة يزداد باضطراد وذلك لأسباب عدة أهمها:

أ- تدهور القدرة المادية عند المواطنين عموماً بسبب الوضع الاقتصادي السيء وعدم الامكانية لديهم لتغطية تكاليف الاستشفاء أو شراء بوالص تأمين من الشركات الخاصة.

ب- نمو معدل عمر الانسان وبالتالي ازدياد عدد كبار السنّ المعرّضين أكثر للأمراض التي تستوجب دخول المستشفى.

ج - تغطية ١٠٠٪ للذين هم في عمر الـ ٦٤ سنة وما فوق.